

Distr.: General
9 December 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ١٩ (ط) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: التنمية المستدامة للجبال

تقرير اللجنة الثانية*

المقررة: السيدة جوليت هاي (نيوزيلندا)

أولاً - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ١٩ من جدول الأعمال (انظر الفقرة ٢ من الوثيقة A/68/438). وتم البت في البند الفرعي (ط) في الجلستين ٣٩ و ٤٠ المعقودتين في ٣ و ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ويرد بيان لوقائع نظر اللجنة في هذا البند الفرعي في المحضرين الموجزين المتصلين بالموضوع (A/C.2/68/SR.39 و 40).

ثانياً - النظر في مشروع القرار A/C.2/68/L.31/Rev.1

٢ - في الجلسة ٣٩، المعقودة في ٣ كانون الأول/ديسمبر، عرض ممثل بيرو، باسم الأرجنتين، وإكوادور، وألمانيا، وإيطاليا، وبيرو، وسري لانكا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسورينام، وسويسرا، وشيلي، وغواتيمالا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وقيرغيزستان، وليسوتو، والمكسيك، وهندوراس، منضماً إليهم كل من إسبانيا، وكينيا، وليختنشتاين، والمغرب، مشروع قرار عنوانه "التنمية المستدامة للجبال" (A/C.2/68/L.31/Rev.1). وفي وقت لاحق، انضم إلى مقدمي مشروع القرار كل من أذربيجان، وأرمينيا، وأفغانستان،

* يصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في ١١ جزءاً تحت الرمز A/68/438 و Add.1-10.



الرجاء إعادة استعمال الورق



- وأوكرانيا، والبوسنة والهرسك، وتونس، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وصربيا، وطاجيكستان، وكرواتيا، والنمسا.
- ٣ - وفي الجلسة ٤٠، المعقودة في ٦ كانون الأول/ديسمبر، أُبْلِغَت اللجنة أن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.
- ٤ - وفي الجلسة نفسها، انضم إلى مقدمي مشروع القرار كل من أندورا وكازاخستان وكوستاريكا.
- ٥ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، اعتمدت اللجنة مشروع القرار [A/C.2/68/L.31/Rev.1](#) (انظر الفقرة ٦).

ثالثاً - توصية اللجنة الثانية

٦ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

التنمية المستدامة للجبال

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٨٩/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٢٤٥/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢١٦/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٣٨/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ١٩٨/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ١٩٦/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٠٥/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٢٠٥/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١،

وإذ تؤكد مجدداً أن الفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١ وجميع الفقرات ذات الصلة الواردة في خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ("خطة جوهانسبرغ للتنفيذ")، ولا سيما الفقرة ٤٢ منها، تحدد الإطار العام لسياسات التنمية المستدامة في المناطق الجبلية،

وإذ تؤكد أيضاً مجدداً الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"،

وإذ تسلّم بأن الفوائد المستمدة من المناطق الجبلية ضرورية للتنمية المستدامة وبأن النظم الإيكولوجية الجبلية تؤدي دوراً بالغ الأهمية في توفير موارد المياه لشريحة كبيرة من سكان العالم،

وإذ تسلّم أيضاً بأن النظم الإيكولوجية الجبلية الهشة ضعيفة بشكل خاص في مواجهة الآثار الضارة المترتبة على تغير المناخ وإزالة الغابات وتدهورها وتغير استخدام الأراضي وتدهور الأراضي والكوارث الطبيعية، وأن جبال الجليد في جميع أنحاء العالم بدأت تنكمش وتترقق، متسببة بآثار متزايدة على البيئة ورفاه البشر،

وإذ تقر بأنه رغم التقدم الذي أحرز في تعزيز التنمية المستدامة للمناطق الجبلية وحفظ النظم الإيكولوجية الجبلية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي، لا تزال معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي والإقصاء الاجتماعي والتدهور البيئي فيها مرتفعة، وأن الحصول

على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي الأساسية بصورة دائمة وبأسعار معقولة وعلى خدمات الطاقة الحديثة المستدامة، ما زال محدودا،

وإذ تشير إلى الشراكة الدولية للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية (”الشراكة من أجل الجبال“) التي أطلقت خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، مستفيدة من الدعم الذي تعهد به ٥٢ بلدا، ومنظمة حكومية دولية واحدة، و ١٥ منظمة من المجموعات الرئيسية، بوصفها نهجا مهما يتيح مشاركة الجهات المعنية المتعددة في معالجة مختلف الأبعاد المترابطة للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام^(١)؛

٢ - **تشجع** الدول على اعتماد رؤية بعيدة المدى ونُهُج كلية، بما في ذلك من خلال دمج سياسات خاصة بالجبال في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة يمكن أن تشمل جملة أمور منها خطط وبرامج للحد من الفقر في المناطق الجبلية، حسب الاقتضاء؛

٣ - **تشجع** على زيادة الجهود التي تبذلها الدول وجميع الجهات المعنية والمجتمع الدولي من أجل حفظ النظم الإيكولوجية الجبلية وتحسين رفاه السكان المحليين، بما يراعي مدى التحديات الراهنة التي تواجهها وإيلاء الاعتبار لما يمكن أن يربته التقاعس عن العمل من تكاليف اقتصادية واجتماعية وبيئية متزايدة على البلدان والمجتمعات؛

٤ - **تعرب عن بالغ قلقها** إزاء عدد الكوارث الطبيعية ونطاقها وتأثيرها المتزايد في السنوات الأخيرة، حيث أدت إلى خسائر فادحة في الأرواح وخلفت آثارا اجتماعية واقتصادية وبيئية سلبية طويلة الأجل بالنسبة إلى المجتمعات في جميع أنحاء العالم، مسلّمة بدرجة الضعف الخاصة للسكان الذين يعيشون عادة في البيئات الجبلية النائية، ولا سيما منهم الذين يعيشون في البلدان النامية، وتشجع المجتمع الدولي على مواصلة القيام بخطوات لدعم الجهود الوطنية والإقليمية من أجل كفالة التنمية المستدامة للجبال؛

٥ - **تؤكد** درجة الضعف الخاصة للسكان الذين يعيشون عادة في البيئات الجبلية النائية، والذين غالبا ما تكون استفادتهم من النظم الصحية والتعليمية والاقتصادية محدودة وعرضة بشكل خاص لمخاطر الآثار السلبية الناجمة عن قساوة الظواهر الطبيعية، وتدعو الدول إلى تعزيز التعاون في عملها في إطار المشاركة الفعالة من جانب جميع الجهات المعنية ذات الصلة وتبادل الخبرات في ما بينها، عبر تعزيز الترتيبات والاتفاقات ومراكز الامتياز القائمة في مجال التنمية المستدامة للجبال، ودرس وضع ترتيبات واتفاقات جديدة، حسب الاقتضاء؛

(١) A/68/307.

٦ - تشجيع الدول على وضع وتحسين استراتيجيات للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في المناطق الجبلية، تشمل منظورا استشرافيا يهدف إلى مواجهة الأحداث المناخية القاسية كتساقط الصخور والانهيارات الثلجية وفيضانات البحيرات الجليدية والانهيارات الأرضية، التي يمكن أن تتفاقم بسبب تغير المناخ وإزالة الغابات؛

٧ - تقرر بأن الجبال توفر مؤشرات حساسة على تغير المناخ من خلال ما يشوبها من ظواهر مثل التغيرات في التنوع البيولوجي، وانحسار الجبال الجليدية والتغيرات في جريان مياه الأمطار الموسمية التي تؤثر على المصادر الرئيسية من المياه العذبة في العالم، وتؤكد على ضرورة اتخاذ إجراءات للتقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية لهذه الظواهر وتعزيز تدابير التكيف معها؛

٨ - تشدد على أن العمل على الصعيد الوطني عامل أساسي لتحقيق التقدم نحو التنمية المستدامة للجبال، وترحب بتزايد المطرد خلال السنوات الأخيرة مع انعقاد العديد من المناسبات والأنشطة والمبادرات، وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لوضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج تشمل، عند الاقتضاء، سياسات وقوانين مؤاتية من أجل تحقيق التنمية المستدامة للجبال في إطار الخطط الإنمائية المستدامة الوطنية؛

٩ - تشجع زيادة مشاركة السلطات المحلية، فضلا عن الجهات المعنية الأخرى ذات الصلة، ولا سيما سكان الريف، والشعوب الأصلية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص، في وضع وتطبيق البرامج والتخطيط لاستخدام الأراضي وترتيبات حيازة الأراضي، والأنشطة المتصلة بالتنمية المستدامة في الجبال؛

١٠ - تؤكد على ضرورة تحسين فرص الحصول على الموارد، بما فيها الأراضي، بالنسبة إلى المرأة في المناطق الجبلية، فضلا عن ضرورة تعزيز دور المرأة في المناطق الجبلية في عمليات صنع القرارات التي تمس بالمجتمعات المحلية والثقافات والبيئات، وتشجع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية على إدماج البعد الجنساني، بما في ذلك البيانات المصنفة بحسب الجنس، في أنشطة تنمية المناطق الجبلية والبرامج والمشاريع المنفذة فيها؛

١١ - تشجع على مواصلة اتخاذ مبادرات شاملة لجهات معنية متعددة وعابرة للحدود على الصعيدين الوطني والإقليمي، حيثما كان ذلك مناسبا، كالمبادرات التي تغطي بدعم كل المنظمات الدولية والإقليمية المختصة، من أجل تعزيز التنمية المستدامة في المناطق الجبلية؛

١٢ - تؤكد ضرورة مراعاة واحترام وتشجيع الشعوب الأصلية وتقاليدها ومعارفها على نحو كامل، بما في ذلك في الميدان الطبي، لدى وضع السياسات والاستراتيجيات والبرامج الإنمائية في المناطق الجبلية، وتشدد على ضرورة تشجيع مشاركة

المجتمعات المحلية الجبلية وإشراكها بشكل كامل في اتخاذ القرارات التي تمس بها، وضرورة إدماج معارف الشعوب الأصلية وتراثها وقيمها في كل المبادرات الإنمائية؛

١٣ - تنوّه باتخاذ مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في اجتماعه العاشر المقرر ٣٠/١٠ المعنون "التنوع البيولوجي للجبال"، الذي ذكرت فيه الأطراف أنها تحيط علماً، مع التقدير، بالتقدم المحرز في تقييم التنوع البيولوجي للجبال على الصعيد العالمي، ودعت الأطراف، والحكومات والجهات المعنية الأخرى إلى اتخاذ إجراءات محددة لحفظ التنوع البيولوجي للجبال واستخدامها على نحو مستدام وتقاسم المنافع الناجمة عنه؛

١٤ - ترحب بالإسهام المتزايد لمبادرات السياحة المستدامة في المناطق الجبلية بوصفها وسيلة لتعزيز حماية البيئة وتحقيق منافع اجتماعية واقتصادية للمجتمعات المحلية، كما ترحب باتجاه طلب المستهلكين بصورة متزايدة نحو السياحة التي تتسم بالمسؤولية والاستدامة؛

١٥ - تلاحظ أن ثمة حاجة إلى توعية الجمهور بما تقدمه الجبال من فوائد اقتصادية إيجابية لم تُذكر بعد، لا للمجتمعات المقيمة في المرتفعات فحسب، بل أيضاً لقسم كبير من سكان العالم الذين يعيشون في المناطق المنخفضة، وتؤكد أهمية تعزيز استدامة النظم الإيكولوجية التي توفر الموارد والخدمات الضرورية لرفاه الإنسان والنشاط الاقتصادي وأهمية استحداث وسائل مبتكرة لتمويل حمايتها؛

١٦ - تشجع الدول الأعضاء على بذل مزيد من الجهود لمعالجة مشاكل الفقر والأمن الغذائي والتغذية والإقصاء الاجتماعي والتدهور البيئي في المناطق الجبلية على نحو يتيح تحسين سبل كسب العيش في المجتمعات المحلية وأوجه الاستخدام لموارد الجبال؛

١٧ - تشجع أيضاً الدول الأعضاء على القيام، على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي، بحسب الاقتضاء، بجمع بيانات علمية مبنية عن المناطق الجبلية عن طريق الرصد المنهجي، وأن يشمل ذلك اتجاهات التقدم والتغيرات، استناداً إلى المعايير ذات الصلة، من أجل دعم البرامج والمشاريع البحثية المتعددة الاختصاصات وتعزيز انتهاج مقاربة متكاملة وجامعة في عمليات صنع القرار والتخطيط؛

١٨ - تشجع جميع الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة على أن تقوم، في نطاق ولاية كل منها، بمواصلة تعزيز الجهود البناءة التي تبذلها من أجل ترسيخ التعاون بين الوكالات لكي تنفذ بفعالية أكبر الفصول ذات الصلة من جدول أعمال القرن ٢١، بما في ذلك الفصل ١٣ والفقرة ٤٢ والقرارات الأخرى ذات الصلة من خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، والقرارات ذات الصلة من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، آخذة في الاعتبار ضرورة زيادة مشاركة منظومة الأمم

المتحدة، وبخاصة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وكذلك المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة؛

١٩ - **تدرك** أن السلاسل الجبلية تكون عادة مشتركة بين بلدان عدة، وتشجع في هذا السياق على تطبيق نُهج التعاون العابرة للحدود حيث تتفق الدول المعنية على تحقيق التنمية المستدامة للسلاسل الجبلية وتبادل المعلومات في هذا الصدد؛

٢٠ - **تنوّه** بتقدير، في هذا السياق، بالاتفاقية الدولية لحماية جبال الألب وبالاتفاقية الإطارية المتعلقة بحماية جبال الكاربات وبتنميتها المستدامة، اللتين تروجان لانتهاج مقاربات جديدة بناءً لتحقيق التنمية المستدامة المتكاملة لجبال الألب وجبال الكاربات وتوفّران منتدى للحوار بين الجهات المعنية؛

٢١ - **تشجع** الدول وجميع الجهات المعنية على النظر بشكل مناسب في قضايا التنمية المستدامة للجبال لدى وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٢٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار في إطار البند الفرعي المعنون "التنمية المستدامة للجبال" من البند المعنون "التنمية المستدامة".